ORGANISATION OF ISLAMIC COOPERATION
GENERAL SECRETARIT

ORGANISATION DE LA COOPERATION ISLAMIQUE
SECRETARIAT GENERAL

الأمانة العامة
لمنظمة التعاون الإسلامي

OIC/CFM-42/2015/ECO/RES/FINAL

الأصل: إنجليزي

قرارات
الشؤون الاقتصادية

الصادرة عن
الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية

{دورة: الرؤية المشتركة لتعزيز التسامح ونبذ الإرهاب}

الكويت - دولة الكويت
9 – 10 شعبان 1436هـ
27 – 28 مايو 2015م

الفهـــرس

رقم	الموضوع	الصفحة
1	قرار رقم 1/42- اق بشأن التعاون في مجال التجارة والسياحة والنقل والزراعة والعمل	1
2	قرار رقم 2/42- اق بشأن تنمية القطاع الخاص وتنظيم الأعمال الحرة	10
3	قرار رقم 3/42- اق بشأن الصناديق الخاصة والبرامج الاقتصادية الإقليمية	13
4	قرار رقم 4/42- اق بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة	17
5	قرار رقم 5/42- اق بشأن تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)	21
6	قرار رقم 6/42- اق بشأن أنشطة مؤسسات المنظمة المعنية العاملة في المجال الاقتصادي	23

قرار رقم 1/42- اق
بشأن
التعاون في مجال التجارة والنقل والزراعة والعمل والسياحة

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته الثانية والأربعين (دورة: الرؤية المشتركة لتعزيز التسامح ونبذ الإرهاب) في الكويت، دولة الكويت، يومي 27 و 28 مايو 2015م (9 – 10 شعبان 1436هـ)؛

إذ يستند إلى ميثاق منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بتعزيز التعاون الإسلامي البيني في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛

وإعمالا للاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدت بموجب القرار 1/8-إق الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة التي عقدت في طرابلس بليبيا، من 16 إلى 22 مايو 1977؛

وإذ يؤكد مجددا اتفاقية تعزيز الاستثمارات وحمايتها وضمانها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي اعتمدها مجلس وزراء الخارجية في دورته الثانية عشرة التي عقدت في بغداد بالعراق من 1 إلى 5 يونيو 1981م.

وإذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يومي 7 و8 ديسمبر 2005، ولا سيما دعمه، من جملة أمور أخرى، للتصنيع وتعزيز التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا والحد من عبء الديون والفقر؛

وإذ يستذكر القرارات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية الصادرة عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في جدة، المملكة العربية السعودية، يومي 18 و 19 يونيو 2014 م؛

وإذ يعيد تأكيد القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، خاصة تلك التي اعتمدتها الدورة الثلاثون للجنة، المعقودة في استنبول في الجمهورية التركية من 25 إلى 28 نوفمبر 2014؛

وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها كومسيك لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما من خلال أفرقة العمل التابعة لكومسيك وآلية كومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يشيد أيضًا بمختلف المبادرات التي أطلقتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها ودعم تلك الدول لتنفيذ قرارات المنظمة ذات الصلة؛

وإذ يأخذ علمًا بالتقارير المتعلقة بأنشطة مختلف مؤسسات المنظمة في المجال الاقتصادي، وهي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام؛

ا) **التجارة الإسلامية البينية:**

إذ يؤكد مجددا القرار رقم: 1/41-إق الصادر عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية بشأن التجارة الإسلامية البينية؛

وإذ يأخذ علما بمختلف القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) وخاصة دورتها الثلاثين التي عقدت في الفترة من 25 إلى 28 نوفمبر 2014م، في إسطنبول، بتركيا؛

وإذ يسجل بارتياح التنظيم الناجح لمختلف المعارض المتخصصة في الدول الأعضاء في المنظمة في مجالات مثل الصحة والصناعات الزراعية الغذائية والطاقة والأثاث والأغذية الحلال وغيرها؛

وإذ يعرب عن ارتياحه للزيادة المطردة في القيمة الإجمالية للتجارة الإسلامية البينية التي بلغت 778.75 مليار دولار أمريكي عام 2013م، مقارنة بمبلغ 751.68 مليار دولار أمريكي عام 2012م، وأيضا لزيادة حجم التجارة الإسلامية البينية التي انتقلت من 18.45% في عام 2012 إلى 18.70% في عام 2013؛

وإذ يسجل بارتياح مختلف أعمال أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وتدخلاتهم في مجال تمويل التجارة التي تضمنت موافقات تجارية إجمالية من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة وبلغت 5.1 مليار دولار أمريكي في عام 2014، والتعهدات الجديدة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التي بلغت 4.8 مليار دولار في عام 2014.

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما من خلال فرق العمل التابعة لكومسيك وآلية كومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يدرك الحاجة الماسة لتوحيد المعايير والإجراءات الحالية الخاصة بشهادات الأطعمة الحلال، **وإذ يأخذ بعين الاعتبار** الاجتماع التنسيقي الذي عقد مؤخرا بين الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المعنية للمنظمة التابعة حول هذا الموضوع.

وإذ يسجل مع التقدير حصيلة الحلقة الدراسية بشأن تنفيذ قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، التي نظمها مكتب تنسيق الكومسيك والاتحاد التركي

للغرف وتبادل السلع، للدول الأعضاء المشاركة، في أنقرة بالجمهورية التركية، يومي 26 و 27 يناير 2015:

1. **يجدد** دعوته للدول الأعضاء في المنظمة لتنفيذ مختلف الصكوك التجارية متعددة الأطراف السارية فيما بينها، لا سيما الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، واتفاقية تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات، وصكوك نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك الاتفاقية الإطارية وبريتاس وقواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي،

2. **يرحب** بمبادرة الأمانة العامة لعقد منتدى للأطراف المعنية في منظمة التعاون الإسلامي بتوحيد معايير وإجراءات الأطعمة الحلال، في مقر المنظمة خلال سنة 2015م،، بالتنسيق مع مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ومعهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، **ويدعو** الدول الأعضاء لتشجيع مؤسساتها المعنية في القطاعين العام والخاص للمشاركة النشطة في هذا المنتدى.

3. **يرحب** كذلك بالعرض الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية لاستضافة المعرض التجاري الخامس عشر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالرياض بالمملكة العربية السعودية من 8 إلى 12 نوفمبر 2015م، **ويحث** الدول الأعضاء على المشاركة النشطة في هذه الفعالية.

4. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تشجيع سلطات كل منها على الانضمام إلى مؤسسات التمويل والتأمين في منظمة التعاون الإسلامي من قبيل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والاستفادة من الخدمات التي تقدمها لتعزيز التجارة.

5. **يرحب** باستيفاء متطلبات بدء العمل بنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، **ويدعو** لجنة المفاوضات التجارية للنظر في عقد اجتماعها في 2015.

6. **يطلب** من الأمانة العامة تشجيع المؤسسات المعنية التابعة للمنظمة تنفيذ أنشطة مشتركة لتعزيز التجارة للنهوض بنوعية المشاركة في مثل هذه الفعاليات وتغطيتها.

7. **يرحب** بمقترح المملكة العربية السعودية بتنظيم ورشة عمل عن أسلوب النافذة الواحدة من أجل تشجيع التجارة الإسلامية البينية والاستفادة من تجربة العربية السعودية في هذا القطاع الهام، ويحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة في الورشة المذكورة.

ب) تطوير قطاع النقل والمواصلات:

إذ يستذكر القرار رقم 5/11-إق(ق.إ) الذي صدر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، التي عقدت في دكار بجمهورية السنغال يومي 13 و 14 مارس 2008م.

, **وتنفيذا** للأحكام ذات الصلة من القرار 1/41-إق الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الحادية والأربعين، التي عقدت في جدة بالمملكة العربية السعودية يومي 18 و 19 يونيو 2014م، فيما يتعلق بمشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكة الحديد بين دكار وبورتسودان؛

وإذ يأخذ علما بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الثلاثين للكومسيك التي عقدت في الفترة من 25 إلى 28 نوفمبر 2014 في اسطنبول، بتركيا؛

وإذ يقر بمساهمة الربط الفعال لوسائل النقل في تعزيز التجارة الإسلامية البينية ودعم النمو الاقتصادي المستدام وتحسين الرفاه الاجتماعي للشعوب وتعزيز التعاون الدولي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وإذ يدرك الطلب المتزايد على شبكات النقل المتعددة الوسائط والمتكاملة بين الدول الأعضاء في المنظمة لتيسير حركة انتقال الناس والسلع في مختلف مناطق منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يسجل علمه بنتيجة قمة دكار للتمويل لفائدة البنى التحتية في إفريقيا، والتي عقدت في دكار بالسنغال يومي 14 و 15 يونيو 2014م، والتي، من بين أمور أخرى، أعطت أولوية لتمويل تحديث خط دكار-باماكو، الذي يعتبر مكونا أساسيا لمشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكة الحديد بين دكار وبورتسودان؛

وإذ يأخذ في الاعتبار عرض مشروع السكة الحديد بين دكار-باماكو-سيكاسو-بوبو-ديولاسو؛ وهو مقطع هام في محور منظمة التعاون الإسلامي لخط السكة الحديد بين دكار وبورتسودان؛ خلال منتدى الاستثمار في غرب إفريقيا، الذي عقد في دبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 8 و 9 سبتمبر 2014م.

وإذ يؤكد أهمية التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة من أجل تطوير شبكات النقل الإقليمية وتنفيذ مشاريع عابرة للحدود؛

وإذ يؤكد أهمية تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير البنى التحتية للنقل والخدمات في الدول الأعضاء في المنظمة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

وإذ يعرب عن تقديره لعرضي الحكومة التركية وصندوق أبو ظبي للتنمية فيما يتعلق بتنفيذ مشروع خط السكة الحديد بين دكار وبورتسودان:

1. **يدعم** تنفيذ قطاع دكار-باماكو-سيكاسو-بوبو-ديولاسو على محور خط السكة الحديد بين دكار وبورتسودان، **ويحث** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها على حشد التمويل اللازم للمشروع.

2. **يحث** الدول المعنية الأعضاء في المنظمة على إدراج القطاعات الوطنية ذات الصلة على طول خط السكة الحديد في خطط التنمية الوطنية فيها وتقديم الوثائق ذات الصلة بما ييسر حشد الدعم اللازم من المنظمة وشركائها في التنمية.

3. يجدد دعوته للدول الأعضاء في المنظمة وشركائها لتقديم الدعم الفني والتمويلي للدول الأعضاء المعنية في إعداد دراسات الجدوى لقطاعاتها الوطنية من المشروع.

ج) الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي:

إذ يؤكد مجددًا الأحكام ذات الصلة للقرار رقم 1/41- اق الصادر عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في جدة، في المملكة العربية السعودية يومي 18 و19 يونيو 2014؛

وإذ يستذكر القرار الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي السادس حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في اسطنبول، الجمهورية التركية، من 3 إلى 6 أكتوبر 2011؛

وإذ يسجل علمه بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الثلاثين للكومسيك المنعقدة في الفترة من 25 إلى 28 نوفمبر 2014 م في اسطنبول بتركيا؛

وإذ يدرك الحاجة لتعزيز الأمن الغذائي والقدرة التنافسية للدول الأعضاء في المنظمة في المنتجات الغذائية والزراعية على الصعيد الدولي؛

وإذ يثني على جهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) من أجل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة، وخاصة من خلال فريق العمل المعني بالزراعة وآلية كومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يذكر بأن مهمة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي هي تنفيذ مختلف القرارات التي صدرت عن منظمة التعاون الإسلامي بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية؛

وإذ يعرب عن ارتياحه إزاء التدابير التي يتم اتخاذها من أجل توطيد هياكل المنظمة المتخصصة الجديدة المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي وهي المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي؛

وإذ يحيط علمًا بزيادة عدد الدول التي وقعت على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي إلى 21 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي وتصديق جمهورية كازاخستان عليه في 21 نوفمبر 2014م؛

وإذ يحيط علما بنتيجة الاجتماع التشاوري حول المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي عقد في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة، المملكة العربية السعودية يوم 13 يناير 2015م، ولاسيما خطة العمل المقترحة للمشاريع الزراعية قصيرة المدة

1. **يشيد** بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، ويدعوها إلى المصادقة عليه في أقرب وقت ممكن.

2. **يحث** الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي على الانضمام إلى النظام الأساسي.

3. **يشيد** بحكومة جمهورية كازاخستان لما تتخذه من ترتيبات لعقد الاجتماع الافتتاحي للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في 2015، ويحث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على المشاركة الفاعلة فيه.

4. **يرحب** بعرض جمهورية كازاخستان استضافة الدورة السابعة لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي الوزاري حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في أستانا 2015، ويحث الدول الأعضاء في المنظمة على المشاركة الفاعلة فيه.

د) خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للقطن

إذ يستذكر الأحكام الواردة بشأن خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للقطن في القرار رقم 1/41-ق الصادر عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في جدة، في المملكة العربية السعودية، يومي 18 و19 يونيو 2014؛

وإذ يستذكر أيضا القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) المعقودة في استنبول بتركيا من 25 إلى 28 نوفمبر 2014؛

وبموجب أحكام خطة عمل القطن لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يأخذ علماً بتقرير الاجتماع السادس للجنة المشاريع بشأن القطن الذي عقد في جدة، المملكة العربية السعودية، يوم 16 نوفمبر 2014؛

وإذ يثني على جهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) لتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للقطن تنفيذًا فعالا؛

وإذ يعرب عن تقديره لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لموافقتها على تمويل مشروعي قطن من الكاميرون وموزمبيق

وإذ يعرب عن تقديره لمركز أنقرة لتنظيم 15 دورة تدريب في مجالات تتعلق بالقطن في إطار برامجه لبناء القدرات؛

وإذ يرحب بقرار لجنة التوجيه الجمع بين 14 مشروعا لبناء القدرات/المساعدات الفنية، تم اعتمادها في إطار خطة منظمة التعاون الإسلامي للقطن؛

1. **يجدد** دعوته للدول الأعضاء لإعادة تقديم مشاريعها في مجال القطن المعتمدة بموجب خطة عمل القطن لمنظمة التعاون الإسلامي بصيغة شاملة ومقبولة مصرفيًا

وإظهار اهتمام عميق بالمشاريع الجديدة التي يجري تحديدها لتعزيز التعاون في هذا القطاع الاقتصادي الحيوي.

2. **يدعو** مركز أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى تشجيع مشاريعهم لبناء القدرات في قطاع القطن والقطاعات ذات الصلة بالقطن في الدول الأعضاء المنتجة للقطن.

3. **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى إنشاء شبكة لمراكز أبحاث القطن لتبادل معلومات / مواد أبحاث من قبيل: مكافحة الأمراض والحشرات ؛ وزيادة كفاءة الإنتاج وإنشاء بنك للجينات.

ه) العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية

إذ يستذكر الأحكام الواردة بشأن قضايا العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية في القرار رقم 1/41-ق الذي صدر عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في جدة، في المملكة العربية السعودية يومي 18-19/6/2014؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار أحكام إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء العمل؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار نتيجة الاجتماع الأول للجنة التوجيه حول تنفيذ إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية الذي عقد في باكو، جمهورية أذربيجان يومي 17-18/6/2014؛

وإذ يرحب بالإجراءات التي تتخذ لاستكمال مسودة النظام الأساسي لمركز عمل منظمة التعاون الإسلامي المقترح إنشاؤه في باكو، أذربيجان؛

وإذ يرحب أيضا بما قدمته الدول الأعضاء بشأن برامجها المقترحة لتطبيق البرنامج التنفيذي لإطار عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية؛

وإذ يشيد بمختلف مؤسسات المنظمة لتنفيذ مشاريع بناء قدرات ومساعدات فنية في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية وهي تحديدا مركزا أنقرة والدار البيضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة،

1. **يدعو** الدول الأعضاء لدعم تنفيذ البرنامج التنفيذي لإطار عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية في اللجنة التوجيهية بشأن العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية وخاصة الصحة والسلامة الوظيفية والحماية القانونية للموظفين وجمع بيانات إحصاءات عن سوق العمل.

2. **يدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة في برنامج بناء القدرات المتعلقة بتطوير السلامة والصحة المهنية في إطار برنامج ماليزيا للتعاون الفني.

3. **يشيد** بالبرامج التدريبية التي نظمتها ماليزيا في ميادين القانون الدولي للسلامة والصحة المهنية، والصحة الصناعية لفائدة بنغلادش وبروناي دار السلام وباكستان، على التوالي.

4. **يحض** الأمانة العامة على عقد اجتماع فريق خبراء لموائمة مختلف آراء الدول الأعضاء بشأن مسودة النظام الأساسي النظام الأساسي لمركز عمل منظمة التعاون الإسلامي المقترح، أذربيجان، وتقديم تقرير بذلك.

5. **يجدد تقديره** للعرض المقدم من حكومة جمهورية إندونيسيا باستضافة المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء العمل في 2015 ويدعو جميع لدول الأعضاء في المنظمة للمشاركة الفاعلة فيه,

و) تنمية السياحة:

إذ يستذكر الأحكام الواردة بشأن خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي في مجال تنمية السياحة في القرار رقم 1/41-ق الصادر عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في جدة، في المملكة العربية السعودية، يومي 18 و19 يونيو 2014؛

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) المعقودة في استنبول بالجمهورية التركية من 25 إلى 28 نوفمبر 2014؛

وعملا بأحكام إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي للتنمية والتعاون في مجال السياحة بين دولها الأعضاء؛

وإذ يسجل علمه بنتائج اجتماع التنسيق الرابع حول السياحة، الذي عقد في جاكرتا، جمهورية إندونيسيا، يوم 3 يونيو 2014، خاصة اختيار مدينة القدس الشريف (دولة فلسطين) وكونيا (جمهورية تركيا) مدينتين إسلاميتين للسياحة لعامي 2015 و 2016، على التوالي.

وإذ يعرب عن ارتياحه إزاء انطلاق مختلف أنشطة الاحتفاء بمنح مدينة القدس الشريف جائزة منظمة التعاون الإسلامي للسياحة لعام 2015.

وإذ يأخذ بعين الاعتبار أيضًا توصيات الاجتماع الثاني عشر للجنة التوجيهية للمشروع الإقليمي بشأن "التنمية السياحية المستدامة في شبكة المتنزهات والمحميات العابرة للحدود في غرب أفريقيا" الذي عقد في الدار البيضاء، المملكة المغربية، يومي 17 و18 فبراير 2014 ؛

وإذ يعرب عن ارتياحه إزاء نتائج منتدى السياحة الثالث للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك الذي عقد في اسطنبول، الجمهورية التركية، في الفترة من 29 إلى 31/1/2014؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار توصيات المنتدى الدولي الأول لمنظمة التعاون الإسلامي حول السياحة الإسلامية الذي عقد في جاكرتا، إندونيسيا يومي 2و3/6/2014؛

وإذ يرحب بعرض الإمارات العربية المتحدة استضافة معرض السياحة الثاني في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي في الشارقة في الفترة من 19 إلى 21 أكتوبر 2015؛

وإذ يشيد بمساهمة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنمية القطاع السياحي، وهي مركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومركز بحوث التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)؛ ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

وإذ يرحب بنتائج الجلسة الوزارية لتبادل الآراء التي عقدت تحت شعار "دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية السياحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" خلال الدورة الثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) ؛

1. **يهنئ** حكومة دولة فلسطين على منح مدينة القدس جائزة منظمة التعاون الإسلامي للسياحة لعام 2015.
2. **كما يهنئ** حكومة الجمهورية التركية على منح مدينة كونيا جائزة منظمة التعاون الإسلامي للسياحة لعام 2016.
3. **يشيد** بمساهمات مؤسسات المنظمة المعنية في مختلف الأنشطة المتعلقة بالاحتفاء بمدينة السياحة في منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع الأمانة العامة.
4. **يشجع** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على المشاركة بنشاط في برنامج جائزة منظمة التعاون الإسلامي لمدينة السياحة من خلال تنظيم مختلف الأنشطة الاحتفالية في بلاها المختلفة.
5. **يشجع** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تسهيل حركة السياح من خلال تقديم حوافز من بينها تسهيل إجراءات منح التأشيرات لمواطني الدول الأعضاء.
6. **يحث** جميع الدول الأعضاء على تنظيم فعاليات سنوية حول السياحة الإسلامية من أجل تعزيز تدفق السياح بين بلدان المنظمة من خلال تذليل إصدار التأشيرات وتعزيز الاستثمار و إصدار العلامات التجارية وتوحيد المعايير وبناء القدرات.

7. **يدعو** الدول الأعضاء في المنظمة ومختلف كيانات قطاعها الخاص إلى تعزيز السياحة بين الدول الأعضاء من خلال المشاركة النشطة في المعرض السياحي الثاني المزمع تنظيمه في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 19 إلى 21/10/2015.

8. **يجدد** تقديره لعرض جمهورية النيجر استضافة المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء السياحة في عام 2015؛ ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة النشطة فيه.

ز) أحكام عامة

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير شامل على كل بند فيه من (أ) إلى (و) إلى مجلس وزراء الخارجية في دورته الثالثة والأربعين.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 2/42- اق
بشأن
تنمية القطاع الخاص

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته الثانية والأربعين (دورة: الرؤية المشتركة لتعزيز التسامح ونبذ الإرهاب) في الكويت، دولة الكويت، يومي 27 و 28 مايو 2015م (9 – 10 شعبان 1436هـ)؛

عملاً بالأحكام ذات الصلة من برنامج العمل العشري للمنظمة المتعلقة بضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في النهوض بالتنمية الاجتماعية-الاقتصادية في الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يؤكد مجددا القرار رقم 2/41-ق الصادر عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في جدة، المملكة العربية السعودية، يومي 18 و19 يونيو 2014؛

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) المعقودة في استنبول بالجمهورية التركية من 25 إلى 28 نوفمبر 2014؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار النتائج التي توصلت إليها فرقة عمل منظمة التعاون الإسلامي المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي عقدت اجتماعها السادس والأخير في بانكوك، مملكة تايلاند، من 15 إلى 17 أغسطس 2008، ولا سيما خطتها الاستراتيجية لتعزيز وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يحيط علما بالاجتماع الأول حول التبادلات التجارية الغذائية، الذي عقد في جدة، السعودية يومي 5-6/11/2014 ونتائجه، والذي عقد بغية زيادة التعاون في انتاج الحبوب والأرز وسلع غذائية أخرى وتسويقها.

وإذ يدرك الأنشطة المتنوعة للمؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص في مجال تعزيز الاستثمار وتمكين المرأة ومشاريع الشباب، ومنها تدخلاته التجارية التراكمية التي بلغت 3 مليار دولار أمريكي في عام 2013؛

وإذ يقر بدور القطاع الخاص في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما الرغبة الجماعية لأن تصل التجارة الإسلامية البينية إلى 20% بحلول عام 2015؛

وإذ يحيط علمًا بتقرير أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ولا سيما في مجال تنشيط التجارة وتنظيم المعارض التجارية المتخصصة ومنتديات الأعمال وحلقات العمل الخاصة ببناء القدرات؛

وإذ يستذكر نتائج منتدى الاستثمار الأول حول خطة منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى، الذي عقد في دوشنبه، جمهورية طاجيكستان، يومي 27 و28 أكتوبر 2014، مع تركيز خاص على تنفيذ المشاريع المحددة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

وإذ يشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) من أجل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال تنمية القطاع الخاص، وخاصة من خلال أفرقة العمل التابعة لكومسيك وآلية كومسيك لتمويل المشاريع؛)

وإذ يشيد أيضا بزيادة الدعم المالي الذي تقدمه الدول الأعضاء لغرفها المعتمدة الأعضاء في الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، بغية معالجة الفجوة في موارد الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام؛

1. **يرحب** بدور الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة والجهات المعنية الأخرى في الترويج للقطاع الخاص دعمًا التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الدول الأعضاء في المنظمة

2. **يطلب** من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعيين غرفها التجارية الجامعة لتكون أعضاء معتمدين في الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة من أجل تعزيز عضوية هذه الغرفة وتوطيد الدعم لهذا القطاع المؤسسي الهام الذي يمثل المنظمة.

3. **يدعو** الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة للمشاركة في تنفيذ خطة منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع اسيا الوسطى، يستذكر نتائج منتدى الاستثمار الأول حول خطة منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع اسيا الوسطى، الذي عقد في دوشنبه، جمهورية طاجيكستان، يومي 27-28/10/ 2014.

4. **كذلك يدعو** الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة للمشاركة النشطة في تنظيم منتدى السياحة الإسلامية بالتعاون مع مؤسسات القطاع العام الأخرى في الدول الأعضاء في المنظمة.

5. **يشيد** بما بذلته الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة من مساعي لإعداد آلية تحكيم لتسوية النزاعات التجارية في إطار المنظمة.

6. **يدعو** جميع مؤسسات المنظمة العاملة في مجال تعزيز التجارة إلى تنسيق مختلف أعمالها مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بغية تعزيز فعاليتها وتوسيع نطاق تغطية معارض المنظمة التجارية ومنتدياتها المتخصصة.

7. **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل بشأنه إلى اجتماع مجلس وزراء الخارجية في دورته الثالثة والأربعين.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 3/42- اق
بشأن
الصناديق الخاصة والبرامج الاقتصادية الإقليمية

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته الثانية والأربعين (دورة: الرؤية المشتركة لتعزيز التسامح ونبذ الإرهاب) في الكويت، دولة الكويت، يومي 27 و 28 مايو 2015م (9 – 10 شعبان 1436هـ)؛

إذ يؤكد مجددا الأحكام ذات الصلة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تشجع أنشطة زيادة التعاون الاجتماعي والاقتصادي الإسلامي البيني؛

وإذ يستذكر الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي اعتمدت بموجب القرار 1/8- قالذي صدر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة التي عقدت في طرابلس، ليبيا، من 16 إلى 22 مايو 1977؛

وعملا ببرنامج العمل العشري الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، يومي 7 و8 ديسمبر 2005م، ولا سيما تركيزه القوي على ضرورة إنشاء صندوق خاص وبرنامج اقتصادي إقليمي من أجل مساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في التصدي لتحدياتها التنموية؛

وإذ يستذكر الأحكام الواردة في قرارات بشأن المسائل الاقتصادية التي صدرت عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الحادية والأربعين التي عقدت في جدة، المملكة العربية السعودية، يومي 18و19/6/2014؛

وإذ يدرك أهمية الصناديق الخاصة لمنظمة التعاون الإسلامي والبرامج الاقتصادية الإقليمية في دعم الجهود الوطنية للدول الأعضاء في المنظمة المبذولة من أجل تخفيف وطأة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية في الدول الأعضاء في المنظمة؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام؛

ا) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية:

إذ يستذكر الأحكام الواردة بشأن صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في القرار رقم 1/41-ق الذي صدر عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في جدة، في المملكة العربية السعودية يومي 18-19/6/2014؛

وإذ يعرب عن انشغاله إزاء الإسهامات المحدودة في إطار صندوق التضامن الإسلامي للتنمية لوصول في إطار مشاريع التخفيف من حدة الفقر التي بلغت382.4 مليون دولار أمريكي في 2014؛

وإذ يدرك الحاجة لحشد مزيد من الأموال لسد الفجوة في تمويل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية التي بلغت 7.74 مليار دولار أمريكي؛

وإذ يؤكد الحاجة لزيادة الإنفاق على برامج التمويل الأصغر والتعليم المهني والتدريب والزراعة والأمن الغذائي؛

كما يؤكد الحاجة لزيادة المساهمات المالية في صندوق التضامن الإسلامي للتنمية باعتبارها وسيلة بالغة الأهمية في توسيع نطاق أنشطته من أجل تخفيف وطأة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية في الدول الأعضاء في المنظمة؛

1. **يطلب** من الأمين العام، بالتعاون مع مؤسسات المنظمة المعنية، عقد جلسة لحشد التبرعات خلال الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية لهذا الغرض.
2. **يدعو** الدول الأعضاء للوفاء بمختلف تعهداتها لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية وتقديم مزيد من الالتزامات للوصول لرأس المال المستهدف للصندوق وهو 10 مليار دولار.

ب) البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا

عملاً بالأحكام ذات الصلة من برنامج العمل العشري للمنظمة بشأن تعزيز الأنشطة الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يستذكر الأحكام الواردة بشأن البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا في القرار 3/41-ق بشأن المسائل الاقتصادية الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الحادية الأربعين التي في دورته الحادية والأربعين التي عقدت في جدة، المملكة العربية السعودية، يومي 18-19/6/2014؛

وإذ يحيط علمًا بارتياح باستكمال مرحلة الموافقة على البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا في نوفمبر 2012 التي تعهدت بموجبها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتقديم 5.01 مليار دولار أمريكي لتمويل 480 مشروعًا في الدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يدرك مختلف الإنجازات التي تحققت في إطار البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا تشمل تطوير بشري وفي البنى التحتية والزراعة والخدمات؛

وإذ يؤكد أهمية تعميم المشاريع الإقليمية والعابرة للحدود والتكاملية في البرنامج اللاحق للبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا؛

وإذ يؤكد دعوته للدول الأعضاء للمضي قدما في إعداد برنامج لاحق للبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا؛

وإذ يحيط علما بما تتخذه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من تدابير لإجراء تقويم مستقل لتنفيذ البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا وإعداد الخطوط الرئيسة لبرنامج لاحق له؛

1. **يدعو** الدول الأعضاء إلى دعم الأنشطة التي تنفذ في إطار البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا والإسهام في إعداد برنامج لاحق له وتنفيذه.
2. **يدعو** الدول الأعضاء في المنظمة المعنية إلى تقديم أولوياتها الوطنية لتسهيل تعجيل العمل بشأن البرنامج الخلف الجديد.
3. **يطلب** من الأمين العام، بالتعاون مع مؤسسات المنظمة ذات الصلة، عقد منتديات للاستثمار والتوعية في أفريقيا تمهيدا لصياغة نسخة جديدة لبرنامج منظمة التعاون الإسلامي الخاص لتنمية أفريقيا.
4. **يجدد دعوته** إلى الأمانة العامة ومؤسسات المنظمة الأخرى إلى تعجيل العمل لإعداد برنامج لاحق للبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا.

ج) خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى

وإذ يجدد تأكيد القرار رقم 1/41-ق الصادر عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في جدة، في المملكة العربية السعودية، يومي 18 و19 يونيو 2014؛

وإذ يستذكر القرار رقم 42/37- س الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته السابعة والثلاثين التي عقدت في دوشنبيه، جمهورية طاجيكستان، من 18 إلى 20 مايو 2010م، بشأن وضع خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى؛

وإذ يستذكر نتائج منتدى الاستثمار الأول حول خطة منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع اسيا الوسطى، الذي عقد في دوشنبه، جمهورية طاجيكستان، يومي 27-28/10/ 2014، التي شملت مشاريع مختلفة قدمت توصيات بتنفيذها خلال فترة السنتين القادمتين؛

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة جمهورية طاجيكستان لاستضافة منتدى الاستثمار ولكريم الضيافة التي أحيط بها جميع المشاركين؛

وإذ يشيد بالدور المثالي الذي اضطلعت به مختلف مؤسسات المنظمة في التخطيط لمنتدى الاستثمار وتنفيذه مما أكد كفاءة التعاون بين الوكالات في تنفيذ قرارات المنظمة؛

وإذ يأخذ علمًا بنتائج ورشة عمل حول نماذج الشراكة القُطرية مع آسيا الوسطى، التي نظمها مكتب تنسيق الكومسيك والوكالة التركية للتنسيق والتعاون في أنقرة، الجمهورية التركية، يومي 22 و23 فبراير 2012،

1. **يعتمد** توصيات منتدى الاستثمار الأول حول خطة منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع اسيا الوسطى، بما في ذلك مختلف المشاريع المتضمنة في تقرير الأمين العام بشأن هذا المنتدى.
2. **يعتمد** مبادرة تنظيم منتدى استثمار لآسيا الوسطى كل سنتين كما جاء في التقرير.
3. **يطلب** من الأمين العام التشاور مع دول آسيا الوسطى الأعضاء في المنظمة حول استضافة الدورة التالية لمنتدى الاستثمار سنة 2016.
4. **يدعو** الدول الأعضاء لتشجيع قطاعاتها العامة والخاصة وكذلك وكالات الاستثمار في الدول الأعضاء في المنظمة للمشاركة النشطة في تنفيذ المشاريع التي حددت في الدورة الأولى للمنتدى.
5. **يحض** الدول الأعضاء على السعي للمشاركة النشطة في تنفيذ خطة منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى، من خلال تحديد المشاريع وتذليل تنفيذها مع تركيز خاص على المكونات الاجتماعية والثقافية للخطة.
6. **يدعو** الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها لتحديد طرائق التنفيذ المناسبة للتعجيل بتنفيذ المشاريع التي حددتها الدورة الأولى للمنتدى.

د) أحكام عامة

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير شامل بشأنه إلى مجلس وزراء الخارجية في دورته الثالثة والأربعين.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 4/42-اق
بشأن
المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
والمجتمعات المسلمة في الأقاليم المتنازع عليها والدول غير الأعضاء في المنظمة

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته الثانية والأربعين (دورة: الرؤية المشتركة لتعزيز التسامح ونبذ الإرهاب) في الكويت، دولة الكويت، يومي 27 و 28 مايو 2015م (9 – 10 شعبان 1436هـ)؛

إذ يضع في الحسبان الأحكام ذات الصلة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بشأن تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء؛

عملاً ببرنامج العمل العشري الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي في دورته الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005، ولا سيما مثل الشراكة وتبادل المساعدات والتضامن بين الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يؤكد مجددًا القرار 5/41-ق بشأن المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء، الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الحادية والأربعين التي عقدت في جدة، المملكة العربية السعودية يومي 18-19/6/2014 ؛

وإذ يعرب عن قناعته بأن مساعدات التنمية من الدول الأعضاء موجهة لدعم وتكميل الجهود الوطنية التي تبذلها الدول الأعضاء المحتاجة لحل أبرز المشاكل التي تواجهها في تنميتها الاجتماعية الاقتصادية؛

وإذ يقر بأن طلبات المساعدات من جانب الدول الأعضاء المحتاجة في المنظمة في زيادة مضطردة من حيث الحجم والنطاق؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام؛

1. **يحث** الدول الأعضاء في المنظمة ء والمؤسسات المالية على مواصلة تقديم جميع المساعدات الممكنة إلى من تحتاجها من الدول الأعضاء في المنظمة والجماعات المسلمة التي تعيش في دول غير أعضاء في المنظمة.

2. **يطلب** من الدول الأعضاء في المنظمة تقديم معلومات سنويا، عن المساعدات التي تقدمها عملا بهذا القرار والقرارات السابقة الواردة في هذا الشأن.

ا) تقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

إذ يُعرب عن تقديره للمساعدات الإنسانية والتنموية التي قدمتها الدول الأعضاء في المنظمة في صورة برامج لبناء القدرات وبرامج إنسانية وإنمائية وفقًا لقراراته السابقة؛

وإذ يحيط علمًا بالأهمية المتزايدة لحشد الدعم المالي والفني الخارجي في مواجهة التحديات الإنمائية، مثل الفقر ونقص الأمن الغذائي وانخفاض القدرات الصناعية وأوجه قصور البنى التحتية وغيرها؛

واقتناعًا منه بأن المساعدة الإنمائية من الدول الأعضاء الشقيقة والصديقة في منظمة التعاون الإسلامي تعزز التضامن الإسلامي وترسخ حضور المنظمة المتنامي باعتبارها أكبر منبر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

وإدراكًا منه للحاجة إلى توسيع هذا التعاون إلى شركاء آخرين في الدول غير الأعضاء في المنظمة ضمن إطار القيم الدولية المشتركة للمنظمة والتعاون الاقتصادي الثلاثي؛

1. **يشيد** بأشكال المساعدة المختلفة التي قدمتها حكومة ماليزيا عبر برنامج بناء القدرات لبلدان المنظمة، كما يتضح من التنفيذ الناجح للمشروعين النموذجيين في موريتانيا وسيراليون، وكذا المشروع الجاري تنفيذه في بنغلادش، ويرحب بمساهمة الدول الأعضاء الأخرى في البرنامج.
2. **يدعو** الأمانة العامة إلى مواصلة مشاوراتها مع الحكومة الماليزية ومع البنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ المرحلة الموالية من هذا البرنامج.

أ-1 المساعدة الاقتصادية لجمهورية أذربيجان

إذ يؤكد تضامن الدول الأعضاء التام مع حكومة أذربيجان وشعبها في هذه المرحلة الحرجة للغاية من تاريخ البلاد؛

وإذ يشير إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن هذا النزاع؛

وإذ يشجب النزعة الانفصالية العدوانية المدعومة من أرمينيا في إقليم ناغورنو كاراباخ بجمهورية أذربيجان التي تلاها عدوان واحتلال أرمينيا لزهاء 20% من أراضي أذربيجان، ما أسفر عن الترحيل العنيف لنحو مليون شخص من أبناء الشعب الأذربيجاني عن ديارهم بطريقة أشبه ما تكون بالتطهير العرقي؛

ووعيًا منه بأن الأضرار الاقتصادية التي لحقت بأذربيجان داخل أراضيها التي تحتلها أرمينيا حاليًا قد تجاوزت 60 مليار دولار أمريكي؛

وإذ يرحب مع التقدير بالمساعدة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء وهيئات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛

وإذ يشدد على أنه مع الجهود والإنجازات التي أحرزتها جمهورية أذربيجان في حل مشاكل النازحين واللاجئين، لا تزال الحاجة قائمة لتقديم المساعدة الفنية والمالية من البلدان المانحة والمنظمات الدولية:

1. **يناشد** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والمؤسسات الإسلامية مد حكومة أذربيجان بالمساعدة المالية والفنية بغية تنفيذ المشاريع الإنمائية الرامية إلى تحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية للنازحين.

2. **يدعو** المنظمات الدولية إلى مواصلة دعم الأنشطة الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أذربيجان.

ب- المساعدة الاقتصادية للأقليات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

ب-1 المساعدة الاقتصادية لشعب جامو وكشمير:

إذ يستذكر جميع القرارات السابقة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن تقديم المساعدة لشعب كشمير، ولا سيما القرار 23/30-اق الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الثلاثين؛

وإذ يعرب عن بالغ تعاطفه مع الضحايا وأسرهم وشعب جامو وكشمير الذين عانوا من خسائر فادحة في الأرواح وأضرار اجتماعية واقتصادية وبيئية جراء الزلزال المدمر الذي ضرب جنوب آسيا في 8 أكتوبر 2005؛

وإذ يعرب عن القلق إزاء ما يرد من تقارير عن النهج الانتقائي للحكومة الهندية في مساعدة ضحايا الفيضانات على أساس طائفي وتجاهل المسلمين على أساس الدين؛

وإذ يعرب أيضًا عن امتنانه لمساعدات المجتمع الدولي ومساهماته وتعهداته، ولا سيما الدول الأعضاء، لدعم جهود الإغاثة وإعادة التأهيل لضحايا الزلزال، مما يؤكد روح التضامن الإسلامي والتعاون في مواجهة تحديات الكوارث الطبيعية غير المسبوقة؛

وإذ يقر بالاهتمام الذي أبداه الممثل الخاص للأمين العام بشأن جامو وكشمير، السفير عبد الله عالم، لتقديم المساعدة المالية لمشاريع التنمية في جامو وكشمير خلال زيارته للمنطقة في عام 2013؛

وإذ يرحب بالعروض التي قدمها الأمين العام لتمويل مشاريع التنمية في جامو وكشمير خلال زيارته لإسلام آباد في عام 2014؛

وإذ يعرب كذلك عن امتنانه البالغ للمساعدات المقدمة إلى أبناء الشعب الكشميري من بعض الدول الأعضاء والهيئات المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي:

1. **يدعو** إلى الإسراع بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لجامو وكشمير، لا سيما إنشاء الصندوق

الاستئماني الخاص لمساعدة الكشميريين، والتركيز على احتياجات شباب كشمير في مجال التعليم العالي من خلال توفير المنح الدراسية للشباب الكشميري في الكليات المهنية والتدريب المهني وتوفير فرص العمل.

2. **يناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية، مثل صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الخيرية، تقديم مساعدات إنسانية سخية لشعب كشمير الذي تفاقمت محنته جراء زلزال أكتوبر 2005 المدمر.

3. **يحث** المجتمع الدولي، ولا سيما الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية المعنية في العالم الإسلامي، على مواصلة تقديم التمويل والمساعدات اللازمة لدعم أعمال إعادة التأهيل والإعمار الجارية في المناطق المتضررة من جامو وكشمير.

4. **يناشد** الدول الأعضاء المساهمة، حيثما كان ذلك ممكنًا، في إعادة تأهيل المتضررين من كارثة الزلزال من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية حيث تضررت العديد من وسائل كسب العيش أو دمرت.

5. **يناشد** أيضًا الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية تقديم منح دراسية للطلبة الكشميريين في مختلف جامعات ومؤسسات دول منظمة التعاون الإسلامي.

ب) أحكام عامة

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل حول بنديه (أ) و(ب) إلى مجلس وزراء الخارجية في دورته الثالثة والأربعين.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 5/42- اق
بشأن
تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته الثانية والأربعين (دورة: الرؤية المشتركة لتعزيز التسامح ونبذ الإرهاب) في الكويت، دولة الكويت، يومي 27 و 28 مايو 2015م (9 – 10 شعبان 1436هـ)؛

إذ يستذكر وثيقة الرؤية الجديدة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) بعنوان "تفعيل التعاون: إستراتيجية الكومسيك من أجل بناء عالم إسلامي متعاضد" التي أقرتها القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة التي عقدت في مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، يومي 14 و15 /8/ 2012؛

وإذ يحيط علمًا بالبيان الختامي للدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي (دورة التحديات الجديدة والفرص المتنامية)، التي عقدت في القاهرة، جمهورية مصر العربية، يومي 6 و7 /2/ 2013، ولا سيما فيما يتصل بالشؤون الاقتصادية؛

وإذ يستذكر كذلك برنامج العمل العشري الذي اعتمدته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 /12/ 2005، ولا سيما التزامه الراسخ بتسريع وتيرة تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك التعاون الفعال مع المنظمات الإقليمية والدولية؛

وإذ يؤكد مجددًا القرار 4/41-ق بشأن المسائل الاقتصادية الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في دورته الحادية والأربعين التي عقدت في جدة، المملكة العربية السعودية يومي 18-19/6/2014؛

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة بالكومسيك، ولا سيما القمة الاقتصادية للكومسيك عام 2009، والدورة الثلاثين للكومسيك؛

وإذ يعرب عن تقديره لحكومة تركيا لدعمها المتواصل للكومسيك ومكتب تنسيقها من أجل تنسيق شؤونها وإدارتها على نحو فاعل؛

وإذ يشيد بالكومسيك لما تبذله من جهود لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجالات التجارة والزراعة والنقل والاتصالات والسياحة والتمويل والتخفيف من حدة الفقر وتنمية القطاع الخاص في ضوء استراتيجية الكومسيك؛

وإذ يرحب بتنفيذ استراتيجية الكومسيك من خلال عقد اجتماعات فرق عمل الكومسيك بنجاح وتمويل وتفعيل مشاريع التعاون في إطار آلية الكومسيك لتمويل المشاريع؛

وإذ يشيد بأنشطة مكتب تنسيق الكومسيك ومختلف مؤسسات المنظمة في المجال الاقتصادي، لا سيما مركز أنقرة، ومركز الدار البيضاء، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام:

1. **يطلب** مجددا من الدول الأعضاء زيادة جهودها لتنفيذ قرارات الكومسيك بما فيها قرارات الدورة الثلاثين للكومسيك (رقم OIC/COMCEC/30-14/RES) المرفقة بقرارات الشؤون الاقتصادية للدورة الثانية والأربعين لمجبس وزراء الخارجية.
2. **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير شامل بشأنه إلى مجلس وزراء الخارجية في دورته الثالثة والأربعين.

{}{}{}

قرار رقم 6/42- اق
بشأن
نشاطات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته الثانية والأربعين (دورة: الرؤية المشتركة لتعزيز التسامح ونبذ الإرهاب) في الكويت، دولة الكويت، يومي 27 و 28 مايو 2015م (9 – 10 شعبان 1436هـ)؛

عملا بالمقتضيات ذات الصلة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بشأن متابعة تنفيذ قرارات المنظمة ومقرراتها وتوصياتها، بما في ذلك عملية تنسيق وملاءمة عمل الأجهزة المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يستذكر كذلك برنامج العمل العشري الذي أقرته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005م، وخاصة ما يتعلق منه بدور مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي من أجل تعزيز التجارة الإسلامية البينية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي؛

وإذ يؤكد مجددا القرار المتعلق بنشاطات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي والصادر عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في جدة بالمملكة العربية السعودية يومي 18 و 19 يونيو 2014م؛

وإذ يأخذ في الحسبان التقارير المتعلقة بنشاطات مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي وهي: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام؛

ا) مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة):

إذ يستذكر القرار رقم 2/8-إق الصادر عن الدولة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية اتلي عقدت في طرابلس بليبيا في مايو 1977، بشأن إنشاء مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)؛

ووعيا منه بالدور الذي يضطلع به مركز أنقرة في إعداد التقارير الأساسية والدراسات المتعلقة بمختلف بنود جدول أعمال المؤتمرات والاجتماعات الوزارية الإسلامية ذات الصلة؛

وإذ يدرك الزيادة اللافتة في عدد برامج التدريب وبناء القدرات والإصدارات لمركز أنقرة في السنوات الأخيرة؛

وإذ يأخذ في الحسبان الجهود الدؤوبة التي يبذلها مركز أنقرة من أجل الشروع في تنفيذ مجموعة كبيرة من برامج بناء القدرات والدورات التدريبية في مختلف الميادين والمجالات التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء من أجل تعزيز قدرات وجودة مواردها البشرية؛

وإذ يأخذ علما بحصيلة الاجتماع السادس والثلاثين لمجلس إدارة مركز أنقرة الذي عقد في اسطنبول بتركيا يومي 3 و4 سبتمبر 2014م؛

وبعد الاطلاع على تقرير النشاطات الذي قدمه مركز أنقرة:

1. **يدعو** الدول الأعضاء إلى العمل على تنفيذ التوصيات ومقترحات المشاريع الواردة في التقارير والدراسات التي قدمها مركز أنقرة إلى المؤتمرات والاجتماعات الوزارية ذات الصلة.

2. **يشجع** مركز أنقرة على إجراء مشاريع وأبحاث مشتركة مع المؤسسات الإقليمية والدولية والوطنية ومؤسسات التفكير والجامعات حول قضايا التنمية التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء، وذلك من أجل صياغة مقترحات تحفز وتعزز التعاون فيما بينها.

3. **يدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة في نشاطات مركز أنقرة ودعمها وذلك من خلال تفعيل دور مراكز الاتصال الوطنية لكل منها، وذلك في إطار برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب.

4. **يحث** مركز أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية على تعزيز وتوسيع نطاق تعاونهما لتسهيل عملية تنفيذ عدد كبير من الأنشطة التدريبية في إطار برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب.

5. **يدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة على نحو فعال في الاجتماعات السنوية للبنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذا في الدورات السنوية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

6. **يطلب** من مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية النظر في دعم أفغانستان في مجال إدارة الكوارث، ولا سيما في إعداد دراسة شاملة عن الكوارث الطبيعية السابقة ووضع توصيات بشأن الاستراتيجيات الممكنة لمنع الكوارث الطبيعية في هذا البلد والتخفيف من آثارها؛

7. يشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها مركز أنقرة في سبيل تعزيز القدرات الفنية للهيئات الوطنية للإحصاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار برنامج المركز لبناء القدرات الإحصائية.

8. يحث الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها السنوية الإلزامية في موعدها وبانتظام في ميزانية المركز، أن تبادر إلى ذلك وتسدد متأخراتها، إن وجدت، وفي أقرب الآجال.

ب) المركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء):

إذ يستذكر القرار رقم: 2/3-إق (ق.إ) الصادر عن الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 25 إلى 28 يناير 1981م، والقاضي بإنشاء المركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء).

وإذ يسجل بارتياح تنظيم ندوة حول موضوع "الحواجز الجمركية وتأثيرها على تجارة الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، في الدار البيضاء بالمغرب من 19 إلى 21 نوفمبر 2014م، والحلقات الدراسية التدريبية حول "نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبروتوكولاته" بروتوكول نظام التعريفة التفضيلية وقواعد المنشأ"، في عمان وقطر في سبتمبر 2014م، وإبريل 2015م، على التوالي،

وإذ يأخذ علما بنتائج الاجتماع الثاني عشر للجنة التوجيهية للمشروع الإقليمي حول التنمية السياحية المستدامة داخل شبكة المنتزهات والمحميات عبر الحدود في غرب إفريقيا، والذي عقد في الدار البيضاء بالمغرب يومي 17 و18 ديسمبر 2014م،

وإذ يأخذ في الاعتبار نتائج الاجتماع السابع للفريق الاستشاري المعني بتعزيز التجارة الإسلامية البينية في الدار البيضاء بالمملكة المغربية يومي 4 و5 مارس 2015م،

وإذ يأخذ في الحسبان نتائج الاجتماع الثاني والثلاثين لمجلس إدارة المركز الإسلامي لتنمية التجارة الذي عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية يومي 2 و3 مارس 2015م،

1. **يشيد** بالعرض الذي تقدمت به الجمهورية التركية لتنظيم حلقة دراسية تدريبية حول موضوع "نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي لفائدة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي" في اسطنبول من 7 إلى 9 إبريل 2015م، وبالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة، **ويدعو** الدول المعنية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى المشاركة بكيفية نشطة في أعمال هذه الحلقة الدراسية التدريبية.

2. **يرحب** باقتراح وزارة التجارة الخارجية بالمملكة المغربية تنظيم "ندوة حول الجيل الجديد لاتفاقات التجارة الحرة ومدى تأثيرها على التجارة الإسلامية البينية"، في الدار البيضاء من 4 إلى 6 مايو 2015م، وبالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة، **ويدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى المشاركة النشطة في أعمال هذه الندوة.

3. **يرحب كذلك** بالعرض الذي تقدمت به جمهورية السنغال لتنظيم المنتدى التجاري الإفريقي للمنتجات الحلال، في دكار من 14 إلى 16 سبتمبر 2015م، وبالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة و(SIBM)، **ويحث** الدول الأعضاء في المنظمة على المشاركة النشطة في هذه الفعالية.

4. **يشيد** بالعرض الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية لتنظيم الدورة الثانية للشبكة العالمية لأجهزة ترويج التجارة في الدول الأعضاء في المنظمة، على هامش المعرض التجاري الخامس عشر للبلدان الإسلامية والمقرر تنظيمه في الرياض من 8 إلى 12 نوفمبر 2015م، **ويحث** الدول الأعضاء في المنظمة على المشاركة النشطة في هذه الفعالية.

5. **يحث** المركز الإسلامي لتنمية التجارة على تنظيم ورشة عمل حول تعزيز نظام الشباك الوحيد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من خلال الاجتماع الثاني لشبكة أجهزة ترويج التجارة للدول الأعضاء في المنظمة.

6. **يدعو** المركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى مواصلة تقديم مساعدته الفنية للدول الأعضاء في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتنسيق مواقف الدول الأعضاء داخل منظمة التجارة العالمية بغية إرساء أرضية مشتركة للمفاوضات.

7. **يطلب من** المركز الإسلامي لتنمية التجارة عقد المزيد من المعارض القطاعية النوعية والاستمرار في تسخير الخبرة المهنية في هذه النشاطات.

8. **يطلب كذلك** من المركز الإسلامي لتنمية التجارة القيام على نحو منتظم بإعداد تقارير مرحلية حول المعارض التجارية والسياحية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذا حول غيرها من المعارض الأخرى المتخصصة ورفعها إلى المنتديات ذات الصلة المنعقدة في إطار المنظمة.

9. **يشجع** المركز الإسلامي لتنمية التجارة على مواصلة تنظيم ندوات تدريبية وتوعوية حول نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي وبروتوكولاتها في مختلف مناطق المنظمة، وذلك سعيا إلى تحسيس الدول الأعضاء باستكمال عضويتها في هذا النظام.

ج) الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة:

إذ يشيد بجهود الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في تنظيم المنتديات والبرامج التدريبية، والاجتماعات فيما بين الفاعلين التجاريين، والندوات وورشات عمل بغية تحفيز دور القطاع الخاص لتوسيع شبكتها وتعزيز فرصها التجارية والاستثمارية.

إذ يأخذ في الحسبان برامج الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في مجال الأطعمة والمنتجات الحلال، وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية تدبير المشاريع التجارية، والتخفيف من حدة الفقر، والتمويل الجزئي، وتطوير المشروعات التي تديرها النساء والشباب.

وإذ يأخذ علما بتوصيات منتدى التبادل الغذائي بين المملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان الإسلامية الذي عقد في جدة بالمملكة العربية السعودية في نوفمبر 2014م، وورشة العمل حول بناء القدرات في تحليل سلسلة القيمة للصناعات الزراعية التي عقدت في أنقرة بتركيا في ديسمبر 2014م، والبرنامج التدريبي للمدراء الذي نظم في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في فبراير 2015م.

وإذ يسجل، مع التقدير، تعاون الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وهي: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وإذ يأخذ علما بإنشاء الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة للمشاريع التالية:

- المصفق الإسلامي كنموذج لمركز لتنمية التجارة والأعمال لالتئام جميع أصحاب الشأن تحت سقف واحد ولتسهيل الإجراءات ولتطوير مختلف المجالات المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية بغرض تحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في توفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،
- منح جوائز التفوق سنويا للأفراد المؤهلين ولمؤسسات القطاع الخاص على تميزها في إحدى المجالات المنتقاة للجائزة. وتروم هذه الجوائز إلى تعزيز مبدأ الجودة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.
- مركز التحكيم التجاري الدولي والذي سيتم إنشاؤه تحت مظلة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة وبالتعاون مع المؤسسات الأعضاء في الغرفة، وذلك من أجل الإسهام في حل المنازعات التجارية التي قد تنشأ بين أرباب الأعمال في الدول الأعضاء في المنظمة.

وإذ يأخذ في الحسبان النشاطات التي تعتزم الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة القيام بها خلال عام 2015م، وهي:

- المنتدى الثامن لسيدات الأعمال في البلدان الإسلامية،
- الاجتماع السابع عشر للقطاع الخاص،
- البرامج التدريبية للغرف الأعضاء حول بناء القدرات والتخفيف من حدة الفقر والتنمية المستدامة واستخدام التمويل الجزئي،
- تنظيم المعارض العامة والمتخصصة والمعارض التجارية على الصعيدين القطري والإقليمي.

وبعد الاطلاع على التقرير المقدم من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة:

1. **يدعو** كافة الأطراف المعنية إلى التعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في المجالات المتعلقة بالأطعمة والمنتجات الحلال، وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية إدارة المشاريع التجارية، والتخفيف من حدة الفقر، والتمويل الجزئي، وتنمية المشروعات التي تديرها النساء والشباب.
2. **يدعو كذلك** الجهات المعنية ذات الصلة إلى بذل ما يلزم من الجهود لتنفيذ التوصيات المقترحة، الصادرة عن منتدى التبادل الغذائي بين المملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان الإسلامية، وعن ورشة العمل حول بناء القدرات لسلسلة القيمة للأعمال التجارية الزراعية والبرنامج التدريبي للمدراء.
3. **يدعو كذلك** الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة للتعاون في قضايا الحلال مع معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية باعتباره الهيئة المختصة فنيا والمرخصة فيما يخص قضايا الحلال؛
4. **يدعو** مؤسسات القطاع الخاص في الدول ألأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى المشاركة النشطة في الفعاليات التي تقيمها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة خلال هذه السنة.

د) معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس:

إذ يشيد بنشاطات معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس في مجالات وضع المعايير والمقاييس وتأثيرها على تسهيل التجارة وتنميتها وبناء القدرات التجارية.

وإذ يرحب بإنشاء اللجان الفنية الجديدة المعنية بمواد تصنيع الجلود والدباغة والنسيج والمنتجات المرتبطة بها،

وإذ يأخذ علما بنشاطات بناء قدرات معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال وضع المعايير والمقاييس،

وبعد الاطلاع على التقرير المتعلق بنشاطات معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس:

1. **يرحب** بزيادة عدد أعضاء المعهد إلى (31) عضوا.

2. **يدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة النشطة في فعاليات منتدى المعهد لعام 2015 المزمع تنظيمها في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يوم 5 مايو 2015م، والذي سيتم خلاله التعريف بتقييم الامتثال وبالنشاطات المتعلقة بالأطعمة والمنتجات الحلال في سائر الدول الأعضاء.

3. يشجع الدول الأعضاء في معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس على اعتماد معايير المعهد عند وضع معاييرها الوطنية وذلك بغية المساعدة على ملاءمة المعايير والمقاييس والاعتماد وإلغاء الحواجز الفنية أمام التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

4. يطلب من الدول الأعضاء الانضمام إلى عضوية المعهد حتى تستفيد من الخدمات التي يقدمها، والمشاركة بكيفية نشطة في أعمال لجانه الفنية التي أنشأها وهي: اللجنة الفنية (1) التي تعنى بقضايا الأطعمة الحلال، واللجنة الفنية (2) المعنية بقضايا مواد التجميل الحلال، واللجنة الفنية (3) المعنية بقضايا موقع الخدمة، واللجنة الفنية (4) المعنية بالطاقات المتجددة، واللجنة الفنية (5) المعنية بالسياحة والخدمات المرتبطة بها، واللجنة الفنية (6) المعنية بالعمليات الزراعية، واللجنة الفنية (7) المعنية بالنقل في مجال وضع المعايير.

5. يشجع هيئات الاعتماد الوطنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الانضمام لعضوية لجنة الاعتماد التابعة للمعهد في مجال الاعتماد، **ويرحب** بأنشطة لجنة الاعتماد النابعة لمعهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية في وضع مخطط منظمة التعاون الإسلامي لاعتماد الحلال وصياغة برامج تدريبية في هذا الصدد، **ويطلب** من الهيئات الوطنية للاعتماد للدول الأعضاء في المنظمة توقيع اتفاقية متعددة الأطراف مع لجنة الاعتماد التابعة للمعهد، والتي تعد بمثابة منظمة جامعة لأنشطة الاعتماد.

6. يدعو جميع الأجهزة ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى دعم المعهد والتعاون معه بغية تسهيل عملية إنجاز نشاطاتها والعكس بالعكس عند الاقتضاء.

ه) منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر:

إذ يستذكر القرار رقم: 4/3-إق(ق.إ) الصادر عن الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية من 25 إلى 28 يناير 1981م، بشأن إنشاء منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر.

وإذ يأخذ علما بحصيلة الدورة السادسة والثلاثين للجنة التنفيذية والدورة السابعة والعشرين للجمعية العمومية لمنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر واللتين عقدتا في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يوم 12 نوفمبر 2014م،

وإذ يقر بالدور الذي تضطلع به المؤسسات الملاحية في مجال التدريب فيما يتعلق بتزويد سوق الملاحة البحرية بالعاملين المدربين والمؤهلين على نحو مطابق مع المعايير الدولية، وذلك بغية ضمان نجاح خطط تطوير الملاحة البحرية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

ووعيا منه بضرورة زيادة الأكاديميات البحرية ومراكز التدريب لتدريب رعايا من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بغية تمكينهم من الخدمة على متن سفن تملكها شركات النقل البحري في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الشركات الدولية الأخرى للنقل البحري،

وإذ يشدد على ضرورة زيادة تمويل مشاريع طرق التمويل من أجل بناء واقتناء السفن لتعزيز الأسطول التجاري البحري في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

1. **يحث** المستثمرين والمؤسسات التمويلية على دعم تطوير قطاع النقل البحري بما في ذلك الأسطول التجاري البحري في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
2. **يطلب** من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تشجيع شركاتها للنقل البحري على تسجيل حمولاتها لدى النادي الإسلامي للحماية والتعويض والاستفادة من خدماته.
3. **يطلب** أيضا من منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر إلى إحياء شركة بكة للملاحة من أجل تعزيز النقل البحري وإطلاق خط دائم للنقل البحري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
4. **يحث** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تشجيع شركاتها للنقل البحري على استخدام الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري)، واتحاد الشركات التركية لبناء السفن (جيسبير) وغيرها من شركات بناء السفن في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لبناء سفنها أو إصلاحها أو صيانتها.
5. **يطلب** من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تشجيع شركاتها للنقل البحري على تسجيل سفنها قيد البناء أو المشيدة حديثا لدى مؤسسة التصنيف الإماراتية (تصنيف) من أجل الاستفادة من خدماتها الأمثل في مجال التصنيف.

و) حكم عام:

- **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير مستفيض حول كل بند من البنود التي وردت من (أ) إلى (هـ)، إلى الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

HC/14/CONF/CFM42/ECO-RES.DOC
ADHAM